تدريس الاقتصاد والتمويل في كليات الاقتصاد والأعمال: دروس مستفادة من الأزمة(*)

د. أحمد بلوافي
معهد الاقتصاد الإسلامي ، جامعة الملك عبدالعزيز- جدة
ambelouafi@kau.edu.sa

Teaching of Economics and Finance at Economics and Business Faculties: Lessons Learnt from the Crisis

Dr. Ahmed Belouafi
Islamic Economics Institute, King Abdul Aziz University, Jeddah,

Received:11 May 2017 *Accepted: 17 June 2017* *Published: 30 June 2017*

ملخص:
لقد كان - ولايزال- وقع الأزمة المالية الأمريكية 2007- 2008م شديداً وعميقاً أثر وبشكل كبير على جوانب مختلفة تتعلق بقضايا الاقتصاد والأعمال. ومن الجوانب المهمة التي مسها شيء من هذا التأثير مجال التعليم والتدريس للاقتصاد والتمويل في بعض المؤسسات التعليمية والبحثية العالمية. ترصد هذه الورقة وتحلل أربع مبادرات طالبت بمراجعة مناهج التدريس السائدة في مقررات الاقتصاد والتمويل في المؤسسات التعليمية الجامعية. ما هي هذه المبادرات؟وما حقيقة ماتدعو إليه؟ وما الدروس التي يمكن استخلاصها من عملها هذا فيما يتعلق بتدريس الاقتصاد والتمويل على مستوى جامعاتنا العربية، وفيما يتعلق ببرامج ومقررات الاقتصاد والتمويل الإسلامي التي تشهد تطوراً في العديد من الجامعات العربية والإسلامية، وفي غيرها من المؤسسات التعليمية العالمية؟ وما النتائج والتوصيات التي يمكن استخلاصها من الجهود التي قامت بها؟

الكلمات المفتاحية: تدريس الاقتصاد، الأزمة المالية العالمية، مناهج الاقتصاد، التعليم الجامعي، الاقتصاد الإسلامي، التمويل الإسلامي.
رموز **jel**: A11, A10

Abstract:
The aftermath of the American financial crisis (2007-2008) has been so severe and widespread to the extent that it has impacted almost, all spheres relating to economics and business domains. One of the areas that have been touched by this impact is the economics and finance curricula at many Universities and colleges around the globe. This study analyses four initiatives that have been taken in this direction. The main objective of the investigation is to explore the reality of such initiatives; what are they? What do they stand for? What are some of the implications and relevance of the initiatives to the development of Islamic economics and finance teaching and curricula? What recommendations can be drawn from the efforts of these initiatives?

Keywords: *economics teaching, the global financial crisis, economics curricula, university learning, Islamic economics, Islamic finance*
(JEL) Classification : A11, A10 .

تمهيد:

في عام 1984م توقع جورج أكرلوف (George Akerlof) - اقتصادي أمريكي حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2001م- أن يتبوأ "علم الاقتصاد" المكانة المرموقة والمتميزة [1]

بالنسبة لبقية العلوم الاجتماعية، مما حدا به إلى نعته بالعلم "الإمبراطوري" (an imperial science)، (Loungani, 2011: 2). بعد مضي ربع قرن من الزمن على هذه "النبوءة" وفي عام 2009م كتب روبرت لوكاس (Robert Lucas) - وهو اقتصادي أمريكي حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد كذلك عام 1995م- مقالاً في مجلة الإكونومست حمل عنوان "دفاع عن العلم الكئيب (الاقتصاد) [2]"؛ ويعني به علم الاقتصاد بطبيعة الحال. إن هذا المآل طرح العديد من التساؤلات الجوهرية؛ ومن ذلك:

- لماذا تحدث الاقتصاديون عن علمهم بتلك الطريقة في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي؟
- ما العوامل التي جعلتهم يقدمون تلك القناعات بهذا الجزم وبتلكم الثقة؟
- ما الذي جعل التطور يصل إلى هذا المأزق والمصير؛ "دفاع من العلم الكئيب"؟

إن الإجابة عن تلك الأسئلة يتجاوز النطاق المحدد لهذه الورقة، إلا أن ما ترشح به المبادرات المرصودة يشير إلى أن "علم الاقتصاد"، بما قام عليه من افتراضات ونظريات أُصيب بآثار بليغة جراء الأزمة المالية الأمريكية [3]لأنه فشل في أهم الجوانب التي بنى عليها الاقتصاديون ثقتهم تلك، وهما:"التنبؤ"، و"التفسير"؛ أي القدرة على التنبؤ أو على الأقل وضع حال الاضطراب وعدم الاستقرار كسيناريو ممكن الوقوع، والتفسير الذي يقدم الإجابات المقنعة المبنية على الأدلة والبراهين، وليس على أساس الخطابات "الأيديولوجية" التي لا يسندها الدليل. لقد كان يُفترض أن ما توصل إليه هذا العلم من تنظير وسياسات بناءً على الأدوات الكمية المعقدة سيحول دون وقوع مثل هذه الكوارث والاضطرابات وبهذه الشدة والآثار. وهذا ما دعا عدداً من الاقتصاديين حتى المحسوبين على التيار السائد (mainstream) إلى المطالبة بمراجعات تذهب إلى أبعد من الإصلاحات القانونية والتشريعية، والإجراءات المادية مثل برامج التحفيز (stimulus programs) إلى الأسس والمنطلقات الفكرية التي أُلّفت على أساسها الكتب التدريسية واستخدمت كمراجع للطلبة في الجامعات والكليات والأقسام المختلفة للنظر في مدى: رصانتها؟ وواقعيتها؟ وهل تمثل فعلاً "العلم" الذي تتفق عليه جميع المدارس ويستوعب جميع الظروف والملابسات، والثقافات والقيم؟

تساؤلات غاية في الأهمية لأنها مفيدة جداً لتلمس المعالم المنهجية الصحيحة التي نستطيع على أساسها تدريس "علوم الاقتصاد"؛ تدريساً نافعاً، ومفيداً للفرد والمجتمع، ورافداً مهماً من روافد دعم اقتصاد الدولة على المستوى الكلي، وترشيد سلوك الأفراد على المستوى الجزئي. ترصد هذه الدراسة أربع مبادرات إصلاحية لاستخلاص الدروس التي يمكن استفادتها منها. وقد انتظمت الورقة في الفقرات التالية: الأولى: وخصصت للمبادرات، والثانية وتناولت الدروس المستفادة، والثالثة وعَرَّجت على ماذا تعني هذه المبادرات بالنسبة لتخصص الاقتصاد والتمويل الإسلامي، والرابعة وتناولت أمر كيف ينبغي تدريس مواد الاقتصاد الأساسية في ضوء هذه المستجدات، والخامسة والأخيرة خصصت للخاتمة التي تضمنت أهم النتائج والتوصيات.

أولاً . المبادرات:

وهي أربعة،وقع الاختيار عليها أساس سهولة الحصول على معلومات بالقدر الذي يسمح بالخروج ببعض النتائج والخلاصات المفيدة في تطوير مناهج تدريس وتعليم مواد الاقتصاد والمالية على مستوى المؤسسات التعليمية الجامعية وما كان في حكمها.

1. **المبادرة الأولى**: مبادرة تأسيس معهد لفكر اقتصادي جديد [4]. وهو مؤسسة بحثية تعليمية غير ربحية تتخذ من نيويورك مقراً لها. نشأ على إثر الأزمة المالية الأمريكية باقتراح من أحد الصحفيين [5] على رجل الأعمال الأمريكي جورج سوروس (George Soros) على هامش قمة منتدى دافوس العالمي للاقتصاد عام 2009م [6]. بدأ المعهد عمله في أبريل (نيسان) 2010م بعد عقد أول مؤتمر له في رحاب جامعة كمبردج البريطانية [7]. يسعى المعهد إلى إعادة صياغة الفكر الاقتصادي السائد من خلال المناهج، والتدريس بدعم "العلماء" والخبراء المتميزين من مختلف أنحاء العالم [8].ويظهر من خلال قائمة العاملين في المعهد والمتعاونين معه [9] أنهم لا ينتمون لتيار فكري اقتصادي واحد، بل لمدارس شتى ومن بيئات مختلفة، وتخصصات متعددة كما هو الحال في تعاون المعهد مع معهد أكسفورد للفكر الاقتصادي الجديد [10] التابع لمدرسة مارتن. وفي تعاونه الذي بدأ في أبريل عام 2012م حدد المعهد مع شريكه ست مجالات بحثية كما هو مبين في الشكل (1) أدناه. واللافت في هذه الشراكة أنه تجمع لعدد معتبر من الخبراء في تخصصات مختلفة؛ منها الاقتصاد، والتاريخ، وعلم النفس، والرياضيات، والأنثروبولوجيا [11].

الشكل 1: مجالات التعاون البحثي والأكاديمي بين المعهد ومعهد الفكر الاقتصادي الجديد بجامعة أكسفورد



المصدر: http://ineteconomics.org/about/partnerships/oxford

وفيما يتعلق بالمجال الأخير - تطوير مناهج تدريس الاقتصاد- فقد بدأ المعهد في عام 2013ممشروع إصلاح محتوى مقررات مواد الاقتصاد على مستوى المراحل الجامعية الأولى (undergraduate)[12]، وذلك على إثر الندوة التي أقامها بمقر الخزانة البريطانية، وحضرها عدد من الأكاديميين ورجال الأعمال والطلاب وراسمي السياسات المالية والاقتصادية العامة على مستوى بريطانيا وخارجها، ويتولى الإشراف العام على المشروع الأستاذة ويندي كارلين (Wendy Carlin)[13]، على أن يمر المشروع بمراحل مختلفة؛ منها إعداد كتاب مقدمة في الاقتصاد لطلاب السنة أولى جامعي، ثم كتاب متوسط المستوى في الاقتصاد الجزئي، ثم آخر في الاقتصاد الكلي، على أن تكون تلك المناهج والمقررات متاحة مجاناً وبشكل مفتوح[14] بالنسبة للمؤسسات المشاركة أو التي ترغب في الاستفادة من

المشروع. إن الدافع الرئيس لهذا المشروع - كما يقول القائمون عليه- هو عدم الرضا من قبل الأطراف ذات العلاقة؛ الطلاب، وراسمي السياسات، وأرباب العمل على محتوى مواد الاقتصاد، ومقرراته والطريقة التي تدرس بها تلك المقررات.

أول باكورة إنتاج للمعهد تمثلت في كتاب "المقدمة" الذي طرح في مطلع العام الدراسي 2014- 2015م وهويتناول مبادئ الاقتصاد للمراحل الجامعية الأولى كما سبق شرحه. المنهج والمقرر متوفران عبر الانترنت[15]، وهما يغطيان موضوعات اقتصادية متنوعة[16]. الفلسفة التي حكمت تطوير مادة الكتاب والمقرر بهذا الشكل هو الأحداث التي أعقبت الأزمة المالية الأمريكية، والآثار البالغة التي خلفتها. كما أخذ معدو المشروع في الحسبان- كما يقولون- جانب مخاطبة شريحة واسعة من فئات المجتمع المختلفة لجعل مادة الاقتصاد في المتناول وذلك بتسهيل عرضها بالتركيز على القضايا وثيقة الصلةبمعاش الناس.يتكون الكتاب من تسعة عشر وحدة كما هو موضح في الشكل (2) أدناه[17]:

الشكل - 2- موضوعات كتاب مقدمة في الاقتصاد الذي أعده المعهد



المصدر: http://www.core-econ.org

إن ترجمة عناوين الوحدات التي تتكون منها محتويات الكتاب لا تفي بالغرض المرجو لأن بعض العناوين ذات معنى غير مفهوم بالنسبة للقارئ العربي؛ بل حتى في اللغة الأصل وهذا يتطلب فحص محتويات كل وحدة من وحدات الكتاب، إلا أن عملاً كهذا غير ممكن في هذه المناسبة لأنه سيخرج بالورقة عن نطاقها وعن الحيز

المحدد لها. فيما يلي إشارات إلى ما تضمنته المحتويات من موضوعات لم تكن مدرجة في المقررات المعهودة في كتب الاقتصاد السائدة، أو أن تناولها لم ينل حظه من البسط والتحليل:

a.البعد الاجتماعي والتطور التاريخي لعلم الاقتصاد والنظريات التي أثرت فيه. تناول البعد الاجتماعي من شأنه أن يبين ضوابط وحدود المصلحة الخاصة التي جُبل الناس على تحقيقها، إلا أن التركيز عليها وإهمال البعد الاجتماعي أدى إلى سلبيات جعلت مصلحة فئة قليلة في تعارض مع مصلحة باقي فئات المجتمع. وهذا ما ينبغي أن يدركه الطلبة من خلال المقرر حتى يسهم ذلك في تعزيز التصرف بمسؤولية تعود على الجميع بالنفع والفائدة [18]. كما أن السياق التاريخي مهم ومفيد للغاية؛ لأن الظروف الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية والثقافية السائدة في لحظة ما، وفي مجتمع ما تؤثر بلورة وتطور النظرية الاقتصادية، وهذا ما أبانت عنه التجربة الأوربية كما يرصد ذلك (أمين، 2008م: 7- 10).

b.الأزمات وعدم الاستقرار ودور النظام المالي ومؤسساته وعملياته في ذلك.

c.الاختلال في الأسواق. وهذا ما يعارض فرضية كفاءة الأسواق (EMH) [19] السائدة التي تدرس في مقررات الاقتصاد.

d.البطالة كهاجس اقتصادي ذو آثار اجتماعية بليغة ينبغي أن تولى له الأهمية في السياسةالاقتصادية، وتحت طائلة جميع الظروف الاقتصادية؛ وليس في ظل فترات الازدهارفحسب، لأن موارد مالية ضخمة تُرصد في برامج الإنقاذ (bail-out programs) التي تعقب حدوث الأزمات إلا أنها توجه بشكل رئيس لإنقاذ المؤسسات المالية الكبرى حتى لا تنهار (Too big to fail)، ولا توجه إلى معالجة الآثار الأخرى كالبطالة، والفقر وغيرهما من الاختلالات التي تمس الطبقات الأكثر عوزاً في المجتمع.

e.التفاوت في مستويات الدخول وتوزيع الثروات فيما ما بين الدول، وفي داخل الدولة الواحدة. هذا الموضوع أُهمل لأن النظرية السائدة ركزت على الكفاءة (efficiency)، وأهملت العدالة (equity) بشكل كبير. لأن تناول الكفاءة يدخل ضمن حدود العلم الموضوعية (positive)، أما العدالة فهي جانب معياري وقيمي (normative) لا دخل للعلم فيها.

f. تبني سياسات اقتصادية تراعي حق الأجيال اللاحقة في الثروات المودعة لتجنب استخدامها بشكل غير عقلاني لتحقيق التوازن بين مصلحة الجيل الحالي والأجيال التالية.

g.قضايا البيئة وتأثير سياسات النمو الاقتصادية فيها.

إن تناول هذه الموضوعات بشكل معمق من شأنه أن يُسهم في لفت أنظار المتعلمين، وتوجيه تفكيرهم صوب المشكلات الأساسية التي تعاني منها المجتمعات المعاصرة، وذلك على الرغم من تحقق معدلات نمو اقتصادية معتبرة في بعض البلدان، كما أن مستويات التضخم كانت تحت السيطرة لأنها اعتبرت المهمة الرئيسة التي استهدفت السلطات النقدية والمالية تحقيقها في العديد من الدول؛ وخاصة الكبرى. أما مسألة التفاوت الكبير في مستويات الدخل، وتداخل علم الاقتصاد مع غيره من العلوم، أو الاختلالات الهيكلية المزمنة التي تعاني منها الدول الكبرى فلم تكن محل اهتمام الفكر الاقتصادي الذي بسط نفوذه على

المعمورة في الخمسين سنة الماضية. ومن جهة أخرى فإنه حتى يتحقق بعض النجاح في هذا المضمار فإن طرق التدريس لهذه الموضوعات - كما يشرح معدو المقرر- ينبغي أن تنهج سبيلالطريقة التفاعلية التي تعرض للآراء المختلفة؛ فهماً، وتحليلاً، ثم استخلاصاً للسياسة الاقتصادية المناسبة من قبل الطلاب؛ أي تعويدهم على التفكير الحر الذي يأخذ بهم إلىتوسيع المدارك خارج الأطر التقليدية الرتيبة (التفكير الصندوق). ولا يكون ذلك ممكناً إلا بتعويدهم على استخدام الأدوات التحليلية المناسبة، والطرق المنهجية المتسقة.

2. **المبادرة الثانية**: مؤتمر "تعليم الاقتصاد في مرحلة ما بعد الأزمة[20]"، والذي عقدعام 2012م[21] في بريطانيا بدعم كل منمصلحة خدمة الاقتصاد (the Government Economic Service)[22]وبنك إنجلترا، والجمعية الملكية [البريطانية] للاقتصاد[23]بغرض النظر في مقررات الاقتصاد في الجامعات البريطانية على مستوى البكالوريوس[24]، وكان من أهم المحاور التي دار حولها النقاش: "هل خريجو الاقتصاد مؤهلون التأهيل المناسب؟[25]"؛ بمعنى هل ما يُقدم من مادة علمية وما يطلع عليه المتعلمون في الكتب الدراسية المتداولة يغطي الجوانب الرئيسة التي ستسمح لهؤلاء الخريجين للتعامل بشكل جيد مع التحديات، والمستجدات التي تعرفها المجتمعات المعاصرة؟ أشار عدد من المتحدثين - كما تنقل ديان كويل (Diane Coyle)، أحد المشاركين في المؤتمر- إلى أن تطورات معتبرة حصلت في تخصص الاقتصاد خلال العقود الماضية؛ مثل نظرية المزاد (auction theory) واقتصاد التنمية، إلا أن عدداً من المشاركين أشار إلى أنه ينبغي على الاقتصاديين الاعتراف بمحدودية "النظرية الاقتصادية" التي ظلوا يقدمونها خلال العقود الفارطة. وهذا ما يتطلب وقفة مراجعة جادة؛ صريحة وموضوعية لتحديد جوانب القصور، وما العوامل التي ساهمت في الوصل إلى هذا الوضع؟ ثم تقديم المقترحات المناسبة التي من شأنها أن تقلل من ذلك. من الأمور التي أشار إليها المؤتمرون، [26]Diane Coyle, 2012: 3-4:

a.مادة المقررات الدراسية (المناهج) مكثفة بشكل كبير، وهذا وضع لا يسمح بإضافة أشياء أخرى لأن الطلبة مشغولين بجوانب تتعلق بمستقبلهم أثناء الدراسة وبعد إتمامها؛ البحث عن مكان يستقبلهم لقضاء فترة عملية (internship) في فصل دراسي أو ربما سنة دراسية بأكملها، ثم البحث عن فرص العمل المناسبة. إن هذا الوضع يتطلب تحديد ما هي الجوانب (غير المهمة) التي ينبغي حذفها من المقررات الحالية؟ وما الإضافات المناسبة التي ينبغي إدراجها؟ وعلى أي مستوى؟ وفي أي موضع؟

b. المنافسة الشديدة بين الجامعات لتدريس المواد ذات الصبغة الكمية والفنية (الرياضيات والاقتصاد القياسي)، وهذا ما أثر على نوعية الطلبة الذين يتم قبولهم في تخصص الاقتصاد بالجامعات.

c. عدم استعداد الجامعات إلى تقديم فرص ومجالات للطلبة الذين ليس لديهم خلفية علمية قوية في الرياضيات والإحصاء وغيرهما من الأدوات الكمية، إلا أن لدى هؤلاء الطلبة رغبة كبرى في دراسة الاقتصاد. كما أن المواد التي تدرس توفر خيارات محدودة لهذا النوع من الطلاب.

d. اختيار عدد محدود ونوعية معينة من المجلات العلمية التي تستخدم في تقويم النشاط البحثي والعلمي للجامعات. وهذا ما انعكس على اختيار عدد محدود، ونوعية معينة كذلك من المدرسين الذين يلتحقون بأقسام الاقتصاد.إن هذا الوضع أدى إلى ندرة - بل ربما انعدام- الأساتذة المتخصصون في مجالات معينة

مثل تاريخ الفكر الاقتصادي؛ "تشير المعطيات إلى أنه لا يوجد عدد كاف في الجامعات البريطانية من يستطيع تدريس مواد في هذا التخصص (تاريخ الفكر الاقتصادي)". وهذا ما أدى إلى عدم انفتاح الطلاب على المدارس الاقتصادية المتنوعة، ومن ثم مناقشة ما يطرح على أنه "نظرية" وأحد الخيارات، وليس "العلم" الذي ليس بعده إلا "الجهل" وعدم الفهم للمسائل الاقتصادية.

e.استلزم التوجه السائد إلى "فرض" كتب تدريسية تتبع ذات المنهج والفكر بسبب عدم رغبة الناشرين واستعدادهم لنشر كتب تخرج عن تلك "النظرية"، أو"المدرسة الفكرية" لتدريس الاقتصاد وتعليمه.

f.أشار مدرسو مواد الاقتصاد في الكليات وفي المراحل الثانوية إلى أهمية إدراج موضوعات معينة في البرامج الجامعية. ومن المواد التي أشاروا إليها: الاقتصاد السلوكي، والنقود والمصارف، واقتصاديات الدول الصاعدة التي تشهد معدلات نمو اقتصادي قوية، وأدوات المحاكاة والتجريب[27]، وتاريخ الاقتصاد (فكراً وممارسة (الوقائع الاقتصادية))، والتطورات التقنية الحديثة ونماذج الشبكات[28].

إن ما سبق تداوله من مسائل في المؤتمر يشير إلى عمق وصعوبة المهمة، وهذا ما تطلب استحداث فريق عمل مكون من الأطراف ذات الصلة وبتركيبة متنوعة لأعضاء الفريق[29] للخروج بمقترحات عملية قابلة للتطبيق على مستوى الكليات والجامعات.

3. **المبادرة الثالثة:** بتأثير من مبادرة المؤتمر السابق (المبادرة 2) قام مجموعة من طلبة الاقتصاد بجامعة مانشستر ببريطانيا بتأسيس جمعية أطلقوا عليها اسم "جمعية ما بعد الأزمة الاقتصادية"[30]. أصدرت الجمعية عام 2014م تقريراً مفصلاً عن وضعية تعليم الاقتصاد بقسم الاقتصاد بذات الجامعة[31]. يتكون التقرير من ستين صفحة، وقام بالتقديم له أندرو هالدان (Andrew Haldane)[32]- المدير التنفيذي لوحدة الاستقرار ببنك انجلترا. تناول التقرير مسائل متعددة، وقدم بعض المقترحات بشأن تطوير عملية تدريس الاقتصاد في الجامعة، وأشار معدو التقرير أن ما تضمنه ينطبق إلى حد كبير على باقي الجامعات البريطانية[33]، بل والعالمية لأن مفردات المقررات والكتب المعتمدة تكاد تتطابق في المبادئ الأساسية لعلم الاقتصاد. ومن النتائج التي تضمنها التقرير يمكن الإشارة إلى ما يلي:

a. تشخيص مكامن الخلل في ما يدرس في قسم الاقتصاد بجامعة مانشستر ومن ذلك؛ هيمنة مدرسة ووجهة نظر واحدة وتقديمها على أساس أنها "علم الاقتصاد"، ومن ثم تهميش آراء المدارس الأخرى، ولا شك في تأثر هذه النظرة بفلسفة أحد روادها وهو ميلتن فريدمان (Milton Friedman)، الذي لا يؤمن بوجود مدارس اقتصادية مختلفة، وإنما وجود "علم اقتصاد جيد، وآخر سيئاً" [34].

b. تحليل مفردات مادتي مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي التي تدرس للطلبة في المراحل الجامعية الأولى، والتي أبانت عن غياب موضوعات وقضايا ذات أهمية بالغة بالنسبة للمجتمعات المعاصرة، ومن ذلك التفاوت في مستويات الدخول، وعدم الاستقرار المالي، وعلاقة الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية الأخرى.

c. الحاجة إلى إصلاح التعليم في المجال الاقتصادي، وما تمثله الأزمة من "فرصة ذهبية" للقيام بذلك مع مناقشة وتفنيد الحجج التي تساق ضد الإصلاح والمعوقات التي تحول دون تطبيقه. ولم يفت معدو التقرير

تناول مبادرة معهد الفكر الاقتصادي الجديدبشيء من التحليل. وهذا ما قادهم إلى الإشادة بها، إلا أنهم تحفظوا على بعض الجوانب فيها.

d. الحديث عن بعض المبادئ المهمة لنجاح عملية الإصلاح على أحسن وجه ومن ذلك؛ المطالبة باستبعاد طريقة الصح والخطأ في الأسئلة واعتماد أسلوب التحليل المقالي في الأسئلة لتنمية المهارات الكتابية وطرق إيصال المعلومات (تنمية مهارة الاتصال والإقناع)، ومنها كذلك اعتماد منهجية الانفتاح والتعددية؛ أي تعدد الآراء الاقتصادية، في تناول المسائل الاقتصادية مع الجمع بين المنهج الاستنتاجي، والاستقرائي في التحليل ورسم السياسات الاقتصادية المناسبة.

4. **المبادرة الرابعة**: دراسة مسحية لثلاثة اقتصاديين استراليين حول فحص لمحتويات مواد تدريس الاقتصاد الكلي لطلبة سنة أولى اقتصاد في عدد من جامعات أستراليا ونيوزيلاندا، وبعض الجامعات الأمريكية في عام 2013م. حملت الدراسة عنوان "ماذا نُدَرِّس وما أهمية معرفة ذلك؟" 3 5. التركيز بشكل كبير على قضايا البيئة: هل هي مدرجة وبشكل مناسب فيما يدرس لطلبة الصف الأول جامعي؟ أم أن الأمر كما قال هيرمن دالي (Herman Daly) عام 1996م من أن الاقتصاديين يعتقدون أن الاقتصاد ليس له علاقة بقضايا البيئة؟ وكيف يتم تناولها؟ هل بشكل معمق ومفهوم أم بشكل سطحي؟

أبان الفحص أن حوالي ربع (25٪) الكتب والمقررات الدراسية أدرجت ما لا يقل عن جانب واحد من المسائل المتعلقة بالبيئة. إلا أن النتائج تدل على أن الوضع ليس مرض على الوجه المأمول بالنسبة للاقتصاديين المهتمين بقضايا البيئة. وما شد انتباه القائمين على الدراسة أن الأزمة المالية العالمية نالت نصيباً أكبر وأهم؛ حيث أبان الفحص عن أن حوالي 75٪ من مفردات الكتب الدراسية والمقررات تناولتها بشكل مفصل. إن هذه المفارقة - كما يقول معدو الدراسة- من الأهمية بمكان، لأن تناول الأزمة بهذا الشكل سيُساهم في تعزيز قناعة الطلبة بهشاشة النظام المالي السائد. وهذا ما قد يحفز إلى محاولة الفهم العميق لعمل هذا النظام ودوره، لتحديد مكامن الخلل ثم رسم السياسات المناسبة التي قد تُساعد في زيادةمتانتهفي مقابل ذلك يظهر أن عدم إعطاء ذات الاهتمام لقضايا البيئة سيضر بالمجتمعات، لأن علاج الأزمات أبان عن تحمل الدول لمستويات مرتفعة من المديونية. ومن أجل الوفاء بها في المستقبل فإن ذلك سيتطلب تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة. والنتيجة لهذا الوضع واضحة كما أبانت تجربة السنوات القريبة الماضية؛ استهلاك غير متوازن للموارد الطبيعية المتاحة لدى بعض البلدان.

إن الاهتمام بقضايا البيئة من خلال الطرح المعمق سيجعل المتعلمين مدركين لأبعاد وآثار ذلك، ليس على مستوى الجيل الحالي بل على مستوى الأجيال القادمة وهذا ما يعرض مسألة "الاستدامة (sustainability)" إلى التهميش. ومن خلال المسح والتحليل الذي قام به معدو الدراسة أكدوا على ما يلي (McNeil, et al., 2014:113-114):

◆ التوقف عن استبعاد تاريخ الفكر والوقائع الاقتصادية من المقررات والكتب الدراسية؛ لأنها تشكل رافداً مهما من روافد المعرفة التي تُسهم في توسيع آفاق ومدارك الطلاب. كما أن المعطيات التاريخية- إذا

كانت متوفرة ومن مصادر موثوقة- ستسمح بإعداد دراسات مهمة تفيد صناع القرار، وراسمي السياسات الاقتصادية إلى الاستفادة من هذا الرصيد الهائل من الدراسات.

◆ الاهتمام بالاقتصاد السلوكي لأنه يسمح بالوقوف على بعض العوامل التي تؤثر في التصرفات الاقتصادية للأعوان الاقتصادية.

◆ الاهتمام بقضايا البيئة والأخلاق والبحث عن البدائل التي تقيس مستوى "الرفاه" و"السعادة" لدى الأفراد والمجتمعات في مقررات ومناهج البرامج الاقتصادية على المستوى الجامعي؛ خاصة المراحل الجامعية الأولى منه.

◆ تعريف الطلبة بوجود بدائل ونظريات متعددة، وعدم الاقتصار على رؤية أو "مقاربة واحدة"؛ وهي النموذج النيوكلاسيكي.

◆ توسيع مدارك الطلاب في شمولية وتنوع أهداف الأعوان الاقتصادية وعدم حصرها في تعظيم المنافع بالنسبة للأفراد، وتعظيم الأرباح بالنسبة للشركات، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي معتبرة بالنسبة للسياسة الاقتصادية على المستوى الكلي.

◆ البحث عن بناء نماذج تكون قريبة من الواقع الفعلي للسلوك الإنساني المتسم بالتعقيد. وهذا ما يتطلب إدراج مجالات أخرى في المنهج مثل نظرية الفوضى (chaos theory)، وتحليل النظم المركبة، وغيرها من الأدوات التي أثبتت فعالية استخدامها في الحقول العلمية القريبة من حقل الاقتصاد.

ثانياً. الدروس التي يمكن استخلاصها من تبعات الأزمة فيما يتعلق بتدريس الاقتصاد ومناهجه:

بناءً على ما سبق استعراضه من مبادرات يمكن استخلاص الدروس المستفادة التالية:

1. عزل الاقتصاد عن منظومة العلوم الاجتماعية والسلوكية. لقد تعامل نموذج المدرسة النيو- كلاسيكية الذي ساد لفترة طويلة من الزمن مع الظواهر الاقتصادية، والعلوم التي تدرسها كما لو كانت جزءاً من علوم الطبيعة (natural science)؛ فاستعارت النماذج الرياضية المبنية على افتراضات يغلب على الكثير منها التبسيط والتجريد مع الاعتماد عليها بشكل مفرط في التفسير والتنبؤ بالسلوك الاقتصادي، وفي رسم السياسات الاقتصادية والمالية. ونظراً لتعقد المسائل الاقتصادية المرتبطة بالسلوك الإنساني المتأثر بالمحيط الاجتماعي وبالظروف السياسية التي يمر بها جعل هذا النموذج يفشل في أكبر اختبار تعرض له بحلول الكارثة المالية الأمريكية التي جعلت أقطاب هذا التيار - كآلنغرينسبان (الرئيس السابق للاحتياط الفدرالي- يتساءلون عن مدى واقعية الفلسفة والنظرة التي كانت تحكم عملهم في إدارة الشؤون الاقتصادية). لقد أبانت الكارثة قصر نظر هذه الرؤية وعدم واقعيتها لأن الاقتصاد علم اجتماعي وسلوكي في المقام الأول مما يجعل مسألة التنبؤ بسلوك الوحدات الاقتصادية من الصعوبة بمكان.

يبين لنا جورج أكرلوف طرفاً من هذا الأمر ومن واقع بعض الأحداث الاقتصادية التي عاشتها أمريكا وبعض الدول الاقتصادية الكبرى. يقول ما حاصله في شأن واقعة من تلك الوقائع؛ "في عام 1991م دخلت أمريكا وبعض الدول الغربية في مرحلة انكماش اقتصادي كبير، اجتمع لدراسة أسبابه عدد من الاقتصاديين في أحد

الاجتماعات الدورية التي تعقدها جمعية الاقتصاد الأمريكية عام 1992م، فطرح عدد من الشروحات إلا أن أبسطها وأقربها للواقع - على حد تعبير أكرلوف- كان التفسير الذي قدمه الاقتصادي الفرنسي أوليفيي بلون شار (Olivier Blanchard)؛ الذي كان يعمل في معهد (MIT) آنذاك ثم انتقل لصندق النقد الدولي بعد ذلك، هذا الاقتصادي ربط بين غزو صدام حسين للكويت وبين تأثر ثقة المستهلكين الأمريكيين مما انعكس سلباً في تخفيض معدلات الانفاق"، Loungani, 2011: 3. أي نموذج من النماذج التجريدية سيلتقط عاملاً كهذا؟

2. المغالاة في النمذجة والتجريد (الاعتماد شبه الكلي على النماذج الرياضية والقياسية لتفسير الظواهر الاقتصادية، والتنبؤ بمسارها). وقد نجم هذا التجريد من "عدم إدراك أساتذة الرياضيات المالية لحدود النماذج التي صمموها، [مما] دفعهم لتطبيقها على نطاق واسع ظناً منهم أنها مناسبة في كل الأحوال، مع أنها لا تعدو أن تكون تطبيق مشكوك فيه للرياضيات" [36]. وحتى في هذا الميدان اعتمدت قوالب بسيطة فلم تعر نماذج الشبكات (network models)، والنظم المركبة (complex systems) حظها من التناول والتحليل.

3. إهمال دور القيم والأخلاق وتأثيراتها في النشاط الاقتصادي. يقول جون ماينركينز في هذا الصدد (Turner, 2012: xiii & 94)، "الاقتصاد علم أخلاق في المقام الأول، وليس علماً [مجرداً] كبقية العلوم الطبيعية".ومن الأمثلة التي تدعم أهمية هذا البعد اهتمام الجامعات الكاثوليكية في أمريكا بالبعد الخُلقي في برامج التمويل والأعمال، حيث رأت هذه الجامعات [37] في الأزمة المالية (2007- 2008م) فرصة من أجل تعليم الطلاب في كليات الإدارة والأعمال أهمية إدراك النتائج الوخيمة المترتبة على القرارات الاستثمارية الطائشة [38] في مجال الأعمال والاستثمار، وكذلك التحذير من الممارسات غير الجيدة كالجشع (Greed)، والأنانية (Selfishness)، وعدم مراعاة الصالح العام. ومن جهة أخرى قام ثلاثة اقتصاديين [39]بريطانيين ومن كليات الإدارة والأعمال؛ اثنان في جامعة ليستر (University ofLeicester) وآخر في جامعة لندن (University of London) باستعراض 2331 بحثاً نُشرت في أرقى عشرين (20) مجلة علمية متخصصة في التمويل والأعمال خلال عامي 2003م و2004م بغرض الاطلاع على نوعية الأبحاث التي تنشر في هذه المجلات والتي تستخدم على نطاق واسع كمراجع لطلاب كليات المال والأعمال، وأقسام الاقتصاد في الجامعات والمؤسسات التعليمية والبحثية المتخصصة في هذا الميدان. توصل الباحثون إلى أن ما ينشر بعيد بشكل كبير عن ملامسة القضايا التي يعاني منها المجتمع البشري؛ كالحروب، وأوضاع البيئة، والمسؤولية الاجتماعية، والتفاوت في الدخول، في حين أنها تؤصل مسألة "الجشع" من خلال التركيز على تعظيم الأرباح والمصلحة الخاصة التي جعلت من يتخرجون من هذه الكليات أن يكونوا محل "غبطة" و"حسد" نظراً للرواتب والمكافآت العالية التي يتقاضونها في سوق العمل الذي يتنافس عليهم بشكل كبير. فعلى سبيل المثال يذكر الباحثون أن 90٪ من تلك المقالات التي استعرضوها لم تعر أهمية كبرى لظروف العمل غير الآمنة أو "الاستغلالية (Exploitative)" التي يعاني منها العمال في العالم. ومن جهة أخرى فإنه على الرغم من كثرة الحديث عن أهمية الأخلاق في الأعمال والمال، فإن 85٪ من تلك المقالات لم تتناول مسائل مرتبطة بحوكمة الشركات أو أخلاقيات الأعمال (BusinessEthics) [40]. ويتساءل الباحثون لماذا كانت الأعمال العلمية في مجال الإدارة والأعمال بعيدة عن ملامسة القضايا الجوهرية للعديد من الناس على كوكبنا؟ هل يتحمل علماء

وأكاديميي هذا الميدان جزءاً من مسؤولية الصمت عن هذه القضايا؟ أم أن الأمر راجع إلى أن هذا المجال الذي يتخصصون فيه ليست له تلك الأهمية؟ ويجيب الباحثون على السؤال الأخير بأن الأكاديميين في مجال الإدارة والأعمال يؤكدون لطلابهم على أن الحقل الذي يدرسونه يقع في قلب الحياة المعاصرة!! والدليل على ذلك أن كليات المال والأعمال تحتل مكانة في معظم الجامعات خاصة المرموقة منها، وأن الطلب على "منتوجهم" كبير و"بأسعار" مغرية يحسدهم عليها باقي التخصصات كما مر معنا، بل حتى الحكومات تحمل الاعتقاد ذاته من خلال "انحنائها (Bow)" [41] أمام "عالم الأعمال". ويخلص الباحثون إلى أن الأمر مرتبط بشكل رئيس بضيق أفق هذا العلم - على يد هؤلاء- ؛ ضيق مبني على حماس أيديولوجي (Ideological Zeal) [42]. ومما يعضد أمر الارتباط الوثيق بين الاقتصاد والأخلاق التعريف المبسط للفظة الاقتصاد في لغتنا العربية حسب ما درج عليه علماؤنا، والذي ورد بمعنى الاعتدال والتوسط في الانفاق والاستهلاك، بل وفي جميع الأنشطة والأقوال التي يزاولها الإنسان؛ سواء كان ذلك مادياً أو روحياً. وهذا أمر مبثوث في كتب الفقه وغيرها من كتب العلوم الإسلامية. وهكذا نجد البعد الأخلاقي من الوهلة الأولى في منظومة علم الاقتصاد الإسلامي.

4. تقديم ما يُدرس على أنه "علم الاقتصاد" المجمع والمتفق عليه بين جميع المدارس، وعلى مستوى المجتمعات والشعوب.

5. تكريس الواقع السابق وفرضه من خلال عدد من الآليات والأدوات:

a. الدعم المالي لنوع محدد من الأبحاث (ذات الطابع الكمي).

b. التصنيف والاعتماد الأكاديمي وفق ذات المعايير المعتمدة للنشر والدعم.

c. النشر العلمي في المجلات المصنفة في قواعد بيانات معينة.

d. اختيار أعضاء هيئة التدريس وفق رؤية ضيقة، وبناء على القالب السائد في الاقتصاد.

e. نوعية المتعلمين واختيارهم وفق معايير ضيقة كذلك.

ثالثاً -ماذا تعني هذه الدروس بالنسبة لتخصص الاقتصاد الإسلامي؟

بما أن علم الاقتصاد والتمويل الإسلامي حقلين جديدين واعدين، وهما في طور التكوين والتشكيل المعرفي والعلمي، من الأهمية بمكان الاستفادة من هذه التطورات وأخذها في الحسبان من أجل بنائهما على أسس علمية ومعرفية رصينة. ومن الأمور التي يمكن الإشارة إليها في هذا الصدد ما يلي:

1. أهمية الموروث الثقافي والمحيط الاجتماعي، والعامل السلوكي في التأثير على القرارات والسلوك الاقتصادي للفاعلين الاقتصاديين على المستوى الجزئي والكلي. لابد من ربط مقررات الاقتصاد بعدد من العلوم، والروافد بدل الاقتصار على ثنائية "الاقتصاد - الفقه" التي ركزنا عليها - ولا يزال البعض كذلك- في التأسيس لعلم الاقتصاد الإسلامي. لا شك في أهمية الاقتصاد والفقه إلا أن المسألة أكبر من ذلك: إنها مرتبطة بالتصور الإسلامي للكون والإنسان بشكل رئيس، ثم بالسلوك الإنساني (الجوانب النفسية والاجتماعية) والوقائع الاقتصادية، وتاريخ الفكر الاقتصادي مع أهمية الاستفادة من مخرجات الاقتصاد الوضعي بتجاربه ومدارسه المتعددة. ومن أهم الجوانب التي ينبغي الاعتناء بها في جانب التأصيل مسألة التصور الإسلامي الذي يحدد موقع

الإنسان ودوره في هذا الكون وعلاقته به. ومن المفاهيم الأساسية في هذا الأمر: العبادة، والاستخلاف، والاستعمار (أي عمارة الأرض). ما ينبغي التأكيد عليه في هذا الصدد هو أن الاقتصاد جزء من منظومة العلوم الاجتماعية والسلوكية، وهذه العلوم تتأثر بشكل كبير بالموروث الثقافي للمجتمع الذي تتطور في أحضانه.

البعد الآخر المهم في التأسيس لعلم الاقتصاد الإسلامي هو الانطلاق من الواقع المحلي ثم التوسع شيئاً فشيئاً ليشمل واقع الأمة، والمجتمع الإنساني. فلقد أثبتت التجربة على أن القفز للواقع العالمي وتجاوز المعضلات المحلية سوف لا يكون مجدياً وفعالاً بالشكل المطلوب. وهذا ما أبانه أمر لاختلاف الجوهري بين النظرة الأنجلوساكسونية (المعولمة)، وبين النظرة الألمانية التي تنطلق من الواقع المحلي لبناء مؤسسات (كبنوك الادخار المحلية، والبنوك التعاونية) لحشد الموارد الرأسمالية وتوجيهها صوب الاحتياجات المحلية، بدل التوجه للمجازفات على مستوى الأسواق المالية العالمية كما حصل للعديد من البنوك الأوروبية وغيرها من البنوك العالمية عندما استثمرت بشكل كبير في الأدوات المالية المعقدة في السوق الأمريكية.

2. الانفتاح على المدارس الاقتصادية المختلفة، وتجنب الانغلاق على واحدة منها على اعتبار أنها تمثل الأقرب أو الأحسن، أو أنها تمثل "علم الاقتصاد".

3. الاهتمام بجوانب تم تهميشها في المناهج السائدة لتدريس الاقتصاد:

◆ تاريخ الفكر والوقائع الاقتصادية: جانب مهم من جوانب المعرفة الاقتصادية ليس لأخذ العبر والدروس، بل لمعرفة كيف تطورت النظريات الاقتصادية، وفي أي ظرف؟ ولماذا؟ معرفة هذه الملابسات جد مهم حتى لا نجمد على نظرية أو فرضية طُورت في سياق اجتماعي وسياسي خاص، وفي لحظة تاريخية محددة. ومن الأعمال الحديثة التي تؤكد أهمية هذا الجانب ما يلي:

* دراسة رينهارتوروجوف عن الأزمات المالية[43]، وكيف أن القواسم المشتركة الرئيسة أكثر من المغايرة بين هذه الأزمات. معطيات غطت حوالي ثمانية قرون (800 مائة سنة).

* دراسة توماس بيكيتي[44] عن سوء توزيع الثروات. معطيات غطت قرنين (مائتي سنة) من الزمن فأبرزت الدراسة أهمية هذا الموضوع وخطورته. فدعمت بذلك الدراسات والتقارير التي بدأت تولي هذا الموضوع الاهتمام الذي يستحقه لما له من آثار اقتصادية واجتماعية بالغة.

* كتاب "بيت الدَّيْن" لعاطف ميان و أمير صوفي[45]، معطيات غطت الفترات التي سبقت أزمة الكساد الكبير (1929- 1933م)، وأزمة الانكماش الكبير (2007- 2008م)، لتخلص إلى خطورة تزايد مستويات الدَّيْن الخاص (الأفراد والعائلات) على هشاشة النظام المالي، وتشكل الفقاعات.

وبالنسبة لنا نحن المسلمين تركيز القرآن الكريم على القصص لفهم الظواهر النفسية والمجتمعية، والسلوك المرتبط بها يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أهمية هذا الجانب كرافد مهم من روافد المعرفة والتحليل الاقتصادي، لمعرفة السنن التي تحكم تطور المجتمعات في جوانب حياتها المختلفة.

◆ النقود ودور النظام المالي ومؤسساته المختلفة. وقد بدا هذا الأمر واضحاً من خلال المؤتمرات والنقاشات، والمؤلفات ككتاب ويندي كارلن عن الاقتصاد الكلي، والذي تعمدت فيه إبراز هذه المسائل على العنوان[46]، لتشير إلى أن من الموضوعات الرئيسة التي يتناولها الكتاب؛ البعد المؤسسي وعدم الاستقرار ودور النظام المالي. وهي موضوعات لم تنل حظها من المعالجة في كتب الاقتصاد الكلي السائدة.

* تناول المشكلات المحلية والعالمية المؤثرة والملحة: كالبطالة، والفقر، والمديونية وسوء توزيع الثروات، وتدني مستويات الادخار في المجتمعات، وزرع ثقافة التعاون والتكامل في التنافس المحمود، والفساد وآثاره المدمرة، مراعاة حق الأجيال القادمة وعدم الاستئثار باستهلاك الثروات والموارد العامة من غير انضباط ولا ترشيد. تأثير التطور التقني على المجتمعات[47]. وماذا يمكن فعله للاستعداد لهذه التطورات والآثار: كيف يمكن التعامل مع البطالة في ظل هذه التطورات؟ ما السبيل لتأهيل اليد العاملة التأهيل المناسب في ظل هذه التحديات؟

رابعاً - كيف ينبغي أن تدرس مواد الاقتصاد في ضوء هذه المستجدات؟

هذا الجانب من المسائل المهمة جداً لأن تجويد أمرها سيسهم في جودة مخرجات التعليم بالشكل الذي تطمح إليه المؤسسة التعليمية - الجامعة أو الكلية في حالتنا- والأطراف ذات العلاقة في المحيط الاجتماعي الذي تعمل فيه. إن التدريس بطرق متجددة مبتكرة من شأنه أن ينمي لدى الطلاب حب الاستطلاع والاستكشاف، كما أن مزج ذلك بالجانب التحليلي والنقدي من شأنه أن ينمي ملكة التفكير "خارج الصندوق"، وعدم الاستسلام والركون للسائد لا لقوة حجته، وتماسك نظرياته ومعقولية فرضياته؛ بل لأنه سائد فحسب. لأن استمرار السائد لفترة من الزمن يضفي عليه "شرعية" القبول، كما لاحظ آليه (1993م) في تشخيصه لأسباب هيمنة فكر اقتصادي واحد خلال العقود الأخيرة الماضية.ومن الوسائل المعينة لتحقيق تعليم فعال ضمن هذا السياق ما يلي:

1. التركيز في العملية التعليمية على دراسة الحالات[48] ومن واقع البيئة التي تُدرس فيها المادة؛ حتى تتاح للطلاب فرصة النقاش وإبداء الرأي، وعدم الجمود على مقولات وفرضيات قد تكون شديدة البعد عن المحيط الثقافي والاجتماعي المحلي. من المبادرات التي يمكن الاستفادة منها تجربة مجموعة من الاقتصاديين بتطوير موقع تفاعلي كنقطة التقاء لتبادل الأفكار والخبرات، ومن ذلك إتاحة الفرصة للاستفادة من بعض الحالات الدراسية التي أعدها البعض[49].

2. ربط المسائل الاقتصادية المطروحة في العملية التعليمية بالتخصصات المتنوعة (across disciplines) ذات الصلة، وخاصة العلوم الاجتماعية والسلوكية لأنها ستسمح بالتعامل مع الظاهرة الاقتصادية على أنها جزء من كيان معقد؛ وهو الإنسان الذي يصعب التنبؤ بمسار قراراته على وجه الدقة والتحديد، كما قد يصعب تفسير سلوكه بعامل أو عاملين؛ بل بجملة من العناصر التي تؤثر فيها العديد من العوامل الاجتماعية والسياسية والنفسية.

3. تجويد مخرجات العملية التعليمية ليكون المتعلم متأهلاً تأهيلاً مناسباً ليس لسوق العمل فحسب، بل ليكون قادراً على فهم العالم الذي يعيش فيه والسعي إلى إصلاحه والرقي به نحو الأفضل، وهذا أساس رسالة الإسلام:

"لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم"؛ وهذا التقويم لا يتحقق إلا بالرقي بمستوى الإنسان - روحياً ومادياً- نحو الأفضل على الدوام.

4. التحلي بالواقعية والبعد عن المثاليات في التناول والمعالجة؛ من غير استسلام لهذا الواقع والرضوخ لكل ما فيه من مثالب، ومن غير مصادمة ومصادرة لما فيه من إيجابيات. إن هذا المبدأ ينبغي أن يكون مبثوثاً في منهج التدريس، والتطبيق للقضايا المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي ومؤسساته. لأن الناظر في الجانب التنظيري لبناء علم الاقتصاد الإسلامي، ولبعض تطبيقاته السائدة يقف على طرفين ووسط؛ فالطرفان هما: الاستغراق في هذا الواقع والذوبان في نظرياته وممارساته، أو الرفض المطلق لكل ما جاء به بحجة أنه من "الآخر (أي غير المسلم)". والوسط هو الذي يميز ويتدرج وفق رؤية تبني ولا تهدم، وتستلهم من غير أن تستسلم[50]. ومن الأمثلة الواقعية التي لا يمكن تجاوزها في أية عملية إصلاحية للمناهج التعليمية - ومنها حالتنا هذه- مسألة معادلة الشهادات، والأهم من ذلك حالة الابتعاث التي تفرض على الطالب أن يكون ملماً بقدر لا بأس به من المعارف حتى يستطيع الالتحاق بالمؤسسات التعليمية العالمية. وهكذا نجد أنه لا يمكن القفز على بعض العقبات بمجرد العواطف، والمثاليات بل بالحكمة، والتخطيط المتسم بطول النفس في تحقيق المراد.

خلاصة:

استعرضت الورقة بالدراسة والتحليل أربع مبادرات على مستوى بعض المؤسسات البحثية، والتعليمية الغربية. وهي تجارب محدودة من حيث الحجم والأثر، ومن ثم فإن النتائج التي تستخلصها الدراسة والتوصيات التي تصل إليها تمثل خلاصات أولية يمكن الاسترشاد بها فيما يخص موضوع تطوير المنتجات التعليمية المتعلقة بتخصصي الاقتصاد والتويل. كما أنها تشكل أرضية مهمة لرصد مبادرات أخرى لتكون العينة ممثلة للمجتمع الذي تنتمي إليه، ولتكون مفيدة في تطوير العملية التعليمية لمقررات ومناهج الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي على مستوى جامعاتنا العربية والإسلامية في ضوء هذه المحددات، وفي ضوء ما سبق من نقاش يمكن استخلاص النتائج والتوصيات التالية:

أولا – النتائج:

1. على الرغم من شدة الأزمات التي تقع إلا أنها توفر فرصة للمراجعة لمن يحسن قراءاتها قراءة جيدة، ويتعامل معها بحكمة ورفق وأناة. الأزمة المالية الأمريكية لم تشذ عن هذه القاعدة. فلئن كانت أزمة الكساد الكبير قد ساهمت في بزوغ فرع معرفي اقتصادي جديد عرف بالاقتصاد الكلي على يد جون ماينر كينز، الذي أعاد الاعتبار لدور الدولة الاقتصادي وفند أطروحة "اليد الخفية"، ومسألة قدرة الأسواق على تصحيح نفسها بنفسها. فإن الأزمة الحالية ساهمت في تعزيز الأدوات والإجراءات الكينزية من دور كبير للدولة بالتدخل بحزمة إجراءات تقليدية وغير تقليدية مكلفة وباهظة الثمن والنتائج، إلا أنها جنبت العالم - على المدى القصير- الدخول في كساد كبير كالذي حصل في السابق. إلا أنها أثارت شكوكاً، وتساؤلات كبيرة حول مدى نجاعة هذه السياسات؟ ومدى قدرتها على الاستدامة (sustainability) في الأمد الطويل؟ والأهم من ذلك أنها أثارت تساؤلات كبيرة وعميقة بشأن النظرية الاقتصادية السائدة، والفرضيات التي بنيت عليها. كما أنها أعادت للواجهة مسألة

الأخلاق والقيم، ودورهما في التأثير في السلوك الاقتصادي. ومن ثم أعادت الطابع "الاجتماعي" و"السلوكي" لعلم الاقتصاد، بدل الطابع "العلمي الجاف" الذي نحا بالاقتصاد صوب العلوم التجريبية المحضة. وقد أكدت المبادرات المرصودة هذا البعد؛ بل أطبقت على تناوله بشيء من التفصيل في التشخيص والمراجعة لحال الأزمة التي يمر بها علم الاقتصاد.

2. تعتبر مبادرة معهد الفكر الاقتصادي الجديد من أقوى المبادرات المرصودة لأنها مدعومة، وشارك في برامجها الكثير من الشخصيات العلمية والمهنية المؤثرة. كما أنها دخلت في شراكات معتبرة مع مؤسسات علمية عريقة، ولذا بدأت بعض بواكير مشاريعها في الانطلاق. ومن ثم يمكن القول أن ما طرحه المعهد من طريقة مفتوحة، وموسعة لمراجعة وتطوير مقررات الاقتصاد آلية يمكن الاستفادة منها لتوسيع نطاق المشاركين في مثل هذه المبادرات حتى يُكتب لها القبول والنجاح. كما يمكن الاستفادة من الفلسفة التي أقيمت على أساسها مبادرة إعادة النظر في المقررات والمناهج الدراسية الاقتصادية؛ الأخذ بعين الاعتبار التطورات الأخيرة (المواكبة)، إشراك الأطراف ذات العلاقة بأخذ مرئياتهم، ووجهة نظرهم بعين الاعتبار، وكذلك عدم الاقتصار على تخصص الاقتصاد بالمعنى الضيق السائد، بل إشراك تخصصات اجتماعية وعلمية أخرى.

3. على الرغم من أهمية المبادرات المطروحة إلا أنها لم تستطع الانعتاق من محيطها التقليدي، ومن تاريخها "ألأوروبي- الأمريكي"، الذي يعتبر نفسه المركز ومصدر "الإشعاع"، وغيره بمثابة الأطراف أو "اللاواحق" التي ينبغي أن تستفيد مما تنتجه عقول ومبادرات أصحاب هذه النزعة. ولهذا لم تخرج طروحاتهم من إعادة النظر والتجديد في ما هو معروف لديهم من مدارس، وأفكار؛ المدرسة الكينزية بأطيافها المتعددة، والمدرسة النمساوية، بل وحتى الماركسية وغيرها. ومن ثم ينبغي التعامل معهذه الطروحات بحذر في الاستفادة من مراجعاتها تلك، لأنها علاوة على مسألة النزعة المركزية، فإنها لا تخلو من "تصفية" حسابات مع "الخصوم" و"المناوئين"؛ وهم أصحاب المدرسة النيوكلاسيكية ومن تأثر بفكرها. ينبغي إدراك هذا الأمر واستصحابه حتى لا نقع في هذا "الشراك"، والذي يجعلنا نتخدنق في صف هذه المدرسة أو تلك - بقصد أو بغير قصد.

4. النمذجة الاقتصادية (economic modelling) أداة تحليلية مهمة لا يمكن التخلي عنها بالكلية، ولا التقليل من دورها. التحدي إذن: ما هي النظريات والفرضيات التي بنيت عليها هذه النماذج؟ وإلى أي حد تعبر عن واقع السلوك الإنساني المتسم بالتعقيد؟ وكيف يتم التعامل معها؟ هل إنها تتمتع بذات الدقة التي تتمتع بها النماذج في العلوم الطبيعية؟ أم أنها محدودة مما يتطلب إدراك هذه المحدودية والقصور، حتى لا يتم الاعتماد الكلي عليها، بل يجب النظر في الجوانب الأخرى من "النماذج النوعية" المكملة لها.

ثانياً – التوصيات:

1. إعطاء البعد الأخلاقي مكانته العلمية التي يستحقها في مناهج كليات الاقتصاد والأعمال،وإبراز مكانة القيم والمبادئ الأخلاقية الإسلامية في بلورة نظام اقتصادي متصالح نظرياً وتطبيقياً مع السنن الكونية، مع تعزيز الجانب التربوي في مقررات كليات الاقتصاد والأعمال، ويدخل في ذلك التربية على تعظيم المسؤولية المهنية والاجتماعية، وتعزيز الاهتمام بالمصلحة العامة[51].

2. استمرارية التعاون بدَأَب غير منقطع؛ وإن في شكل مبادرات قليلة إلا أنها مستمرة مثل عقد ورش متخصصة لتبادل الخبرات في مجال التدريس والتأليف لمواد الاقتصاد، على مستوى الجامعات: محلياً وإقليمياً ثم عالمياً، ونشر ذلك وتداوله. ومن المستحسن أن يخصص لذلك مواقع تفاعلية تتيح الاستفادة الآنية وتسمح بالتجديد والمواكبة بشكل مستمر.وفي هذا الصدد أقترح إنشاء موقع تفاعلي بمسمى "ملتقى تطوير مقررات وطرق تدريس الاقتصاد بالجامعات العربية[52]"، وآخر للاقتصاد الإسلامي[53]. مثال عملي يمكن الاستفادة منه فيما يتعلق بمقترحنا هذا؛ موقع الشبكة الاقتصادية (The Economics Network)[54]، والذي يُعنى بتقديم كل ما من شأنه أن يساعد أساتذة الجامعات الذين يدرسون مواد الاقتصاد على مستوى المملكة المتحدة والعالم؛ ومن ذلك المنشورات الحديثة، والدوريات، والمناشط والفعاليات التي تهتم بالجانب التعليمي والمنهجي.

3. الاهتمام بالجودة والاعتماد الأكاديمي انطلاقاً من معطيات الواقع المحلي وموارده المتاحة من غير إغفال للبيئة الخارجية التي تعمل في ظلها مؤسساتنا التعليمية.

4. التحديث والمواكبة المستمرين. من أمثلة ذلك مقترح ماجستير أكاديمي "في التحليل والسياسة الاقتصادية الإسلامية" على وشك الانطلاق بمعهد الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز حوى عدداً من المقررات عكست هذه التطورات، وأخذتها بعين الاعتبار؛ مثال ذلك مقررات النظم المالية وعدم الاستقرار المالي، وتفاوت التوزيع في الثروات والدخول، وتاريخ الفكر والوقائع الاقتصادية للمجتمعات المسلمة.

5. الاعتناء بالتطوير المستمر - من خلال البرامج المتنوعة القصيرة والطويلة الأمد- لعضو هيئة التدريس. ففي الوقت الذي يلعب فيه المنهج التدريسي المعد بطريقة مهنية دوراً لا يستهان به في تنمية مواهب الطلاب، إلا أن المدرس يبقى المحور الرئيس في العملية التعليمية.

6. عدم التفريط في اللغة العربية بجعلها المرتكز الرئيس في العملية التعليمية[55]، من غير تهوين بمسألة تعلم اللغات الأخرى، وخاصة اللغات ذات الانتشار الواسع كالإنجليزية والفرنسية لما لهما من تأثير بالغ في ميدان العلوم الاقتصادية والمالية. أقول هذا وأؤكد عليه للتمييز بين أهمية تعلم اللغات من جهة، وبين التفريط في اللغة الأم من جهة أخرى، لأن التاريخ القريب منه والبعيد يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك بأن تقدم أية أمة من الأمم لا يمكن أن يكون من خلال لغة وثقافة غيرها. علينا بالعودة في هذا المضمار إلى توصيات مؤتمرين هامين عقدا قبل حوالي أربعين عاماً؛ وهما المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، والمؤتمر العالمي الأول للتعليم الإسلامي[56]، ففيهما[57] تأكيد على هذه المسائل وعلى ضرورة التأصيل للاقتصاد الإسلامي من مصادره الأصيلة في المقام الأول ثم الاستفادة من غيره من المعارف فيما بعد. دون هذا الترتيب للأوليات، والتركيز عليها سيظل الاقتصاد الإسلامي يتخبط في مسألة الهوية: أهو فقه؟ أم اقتصاد؟ أم مزيج بينهما؟ أم هو غير ذلك؟

---

[*] أصل هذا المقال ورقة عمل تقدم بها الباحث لندوة "تطوير المنتجات التعليمية في كليات الاقتصاد والأعمال" والتي نظمتها كلية العلوم الاقتصادية والإدارية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض بتاريخ 13- 14 رجب 1437هـ الموافق 20 - 21 أبريل 2016م. وقد أُجريت عليها تعديلات بناءً على ما ورد عليها من ملحوظات من اللجنة العلمية المشرفة على الندوة أو من المشاركين فيها. ينتهز الكاتب الفرصة لشكر هؤلاء وجميع الزملاء الذين أبدوا بعض الملحوظات على النسخة الأولية التي اطلعوا عليها. ويبقى المؤلف وحده مسؤولاً عن ما يرد في الورقة من آراء واستنتاجات.

1 The Queen of social sciences
2Robert Lucas.(2009). In defense of the dismal science

[3] غالب الأدبيات تنعتها بالأزمة المالية العالمية (The global financial crisis)، والبعض يصفها بأزمة الانكماش الكبير (The great recession)، والأدق والأصوب هو هذا التعبير حيث الإشارة إلى منبع الأزمة ومصدرها؛ وقد جرى العرف على هذا في الغالب في سائر الأزمات السابقة واللاحقة؛ كأزمة ديون العالم الثالث، والأزمة الآسيوية، و أزمة اليونان، وأزمة الديون السيادية في منطقة أوربا. لماذا الشذوذ في هذا الموطن إذن؟! في هذه الورقة سنستخدم هذا المسمى أو مسمى أزمة الانكماش الكبير للحديث عن هذه الأزمة.

4 Institute for New Economic Thinking (INET)

5. آناتولكالتسكي (Anatole Kaletsky) محررصحيفة التايمز اللندنية (Editor – The time of London). المصدر: شريط فيديو تعريفي على صفحة المعهد بالإنترنت: http://ineteconomics.org/about/history.

[6] http://ineteconomics.org/about/mission/

7. عُقد المؤتمر في كلية الملك (King's College)، واستمر لمدة أربعة أيام من 8 إلى 11 أبريل، وشارك فيه عدد كبير من الأكاديميين الحائزين على جائزة نوبل، ومن الممارسين الذين تولوا مسؤوليات هامة على مستوى المؤسسات الاقتصادية والمالية الفاعلة، وحمل عنوان "الأزمة الاقتصادية وأزمة علم الاقتصاد" (The Economic Crisis and the Crisis in Economics). المصدر: http://ineteconomics.org/uploads/downloads/inet-2010-kings-program.pdf.

8. يتعاون المعهد حالياً مع عدد من المؤسسات والمعاهد عالمية؛ منها جامعتي كمبردج وأكسفورد البريطانيتين، وجامعة كوبنهاجن بالدانمارك.

9. على سبيل المثال بلغ عدد أعضاء المجلس الاستشاري للمعهد أربعون شخصية علمية، ومهنية نافذة؛ منهم ستة حائزون على جائزة نوبل في الاقتصاد.

[10] مؤسسة بحثية تعليمية (Institute for New Economic thinking at the Oxford Martin School) أنشئت عام 2005م بدعم من رجل الأعمال جيمس مارتن (James Martin (1933-2013))، للنظر في التحديات الاقتصادية والبيئية التي تواجه المجتمعات المعاصرة، وتقديم أفكار ورؤى جديدة لمعالجتها.

11Interdisciplinary: The Institute includes over 75 affiliated scholars from disciplines that range from economics, to mathematics, computer science, physics, biology, ecology, geography, psychology, sociology, anthropology, philosophy, history, public policy, business, and law. Retrieved from: http://ineteconomics.org/about/partnerships/oxford

12 Project to Reform Undergraduate Syllabus

[13] أستاذة الاقتصاد بجامعة كلية لندن (University College London)، والباحثة بمركز السياسات البحثية بلندن وعضو بمجلس الخبراء الاستشاري لمكتب إعداد الميزانية العامة البريطانية. عملت كمستشارة لعدد من المؤسسات الدولية؛ كالبنك الدولي، والبنك الأوربي للتجهيز والتنمية.قامت بتأليف مشتركلثلاثة كتب في الاقتصاد الكلي. ومن ذلك ما صدر عام 2015م من قبل مطابع جامعة أكسفورد وحمل عنوان "الاقتصاد الكلي: المؤسسات، وعدم الاستقرار والنظام المالي (Macroeconomics: Institutions, Instability and the Financial System)".
المصدر: http://ineteconomics.org/community/experts/wcarlin

14. CORE = Curriculum Open-access Resources in Economics. It is an **open-access, interactive eBook-based course** for anyone interested in learning about the economy and economics. And, it is **a collaborative project** using insights on the economy from a wide range of historical, geographical, disciplinary and methodological perspectives. Source:http://www.core-econ.org.

15. http://www.core-econ.org

[16] أشرف على الكتاب فريق توجيه(Steering Group) مكون من أربعة اقتصاديين، وشارك في تأليفه 23 شخصية من جامعات مختلفة، وتخصصات متنوعة أغلبهم في تخصص الاقتصاد. الجوانب التي يدعي - معدو الكتاب- أنها تميزه عن السائد من المؤلفات في الاقتصاد هي:

1. المادة العلمية للكتاب تعتمد على آخر التطورات في علم الاقتصاد وبقية العلوم الاجتماعية الأخرى، ومن ذلك:
   a. النظر للفاعلين الاقتصاديين (Economic actors) على أنهم معظمين للمنفعة الخاصة إلا أنهم مراعين للجوانب الأخلاقية كذلك.
   b. لماذا لا يكون العرض مساوياً للطلب في بعض الحالات؛ وخاصة في سوقي العمالة والائتمان؟
   c. كيف تختلف المؤسسات الاقتصادية بين الدول؟ وماذا يعني هذا الاختلاف بالنسبة لأداء الاقتصاد على المستوى الكلي؟
2. مادة الكتاب قائمة على المعطيات الحقيقية التجريبية والتاريخية؛ الطلاب يتعلمون النماذج الاقتصادية من خلال الحقائق التاريخية، ومن خلال التجربة، والبيانات (data).
3. عدم الاقتصار في تحليل الظواهر الاقتصادية على ما توصل إليه الاقتصاد في اللحظة الراهنة فحسب، بل الاستفادة من التجربة التاريخية، والتفاعل مع التخصصات والمنهجيات الأخرى.

[17] تمت زيارة الموقع بتاريخ 27 فبراير 2017م للتأكد من أن موضوعات الكتاب لم تتعرض للتغيير.

18 Social interactions: A combination of self-interest, a regard for the wellbeing of others, and appropriate institutions can yield desirable social outcomes when people interact.

19 Efficient market hypothesis

20 Economics Education after the crisis

[21] عُقد المؤتمر يوم 7 فبراير بمقر بنك انجلترا (البنك المركزي البريطاني)،وشارك فيه عدد من الشخصيات الأكاديمية والمهنية، وحضره شريحة واسعة من الطلاب ومدرسو مواد الاقتصاد على مستوى الكليات وفي مرحلة الثانوية، وراسمي السياسات الاقتصادية والمالية، وممارسين اقتصاديين في القطاعين العام والخاص.

[22] وهي هيئة استشارية عامة مكونةمن أربعين اقتصادياً يتولون مهمة تقديم الاستشارات اللازمة للوزارات والجهات العمومية المختلفة.

23 Royal Economics Society

24http://www.res.org.uk/view/article7Apr13Features.html.

25 Are Graduate Economists fit for purpose?
26 Diane Coyle. (2012). Are graduate economists fit for purpose?. Retrieved: http://www.post-crasheconomics.com/wp-content/uploads/2013/06/Are-economics-graduates-fit-for-purpose.pdf.
27 simulations and experimental techniques
28 new technologies and network models
29 "A working group involving academics, employers including the Government Economic Service, the Royal Economic Society, and the Economics Network will be considering practical measures to respond to this plea …", Coyle, 2012: 4.
30 The Post-Crash Economics Society
31 The Post-Crash Economics Society. (2014). Economics, Education and Unlearning: Economics Education at the University of Manchester.

[32] أشار هالدان في تقديمه الذي حمل عنوان"ثورة في علم الاقتصاد (The Revolution in Economics)" إلى أنه إذا كان الفكر الاقتصادي في القرن العشرين قد استرشد بالمبادئ التي حواها كتاب ثروة الأمم لآدم سميث؛ كاليد الخفية والحرية المطلقة والمصلحة الشخصية، فإن على القرن الحادي والعشرين أن يسترشد بما تضمنه الكتاب الآخر لسميثوهو: نظرية المشاعر الأخلاقية (The Theory of Moral Sentiments). في إشارة إلى أهمية البعد الأخلاقي الذي برزت الحاجة إليه بشكل كبير على إثر فضائح الشركات الكبرى، والاضطرابات المالية كأزمة الانكماش الكبير.

[33] توجد سبع مبادرات مشابهة على مستوى بعض الجامعات البريطانية، كجامعة كمبردج، وجامعة جلاسجو بإسكتلندا، وكلية لندن للاقتصاد (LSE)، وكلية لندن للدراسات الشرقية والأفريقية (SOAS).

34"…There is no such thing as different schools of economics; there is only good economics and bad economics", The Post-Crisis Economics Society (PCES) report, p. 46.
35 McNeil et al.,. (2014). What are we teaching and why it matters: A survey of theAustralian and New Zealand university macroeconomics curriculum in a post-GFC, ecologically stressed world?

[36] السحيباني وآخرون، (2016م: 334). إن هذا الذي وقع فيه هؤلاء المصممون يعيد للواجهة التساؤل الذي طرحه ساملسون –وهو أحد الذين ساهموا بإدخال الرياضيات في المجال الاقتصادي- قبل أكثر من خمسين عاماً - كما يسجل ذلك محمد أحمد صقر الذي حضر محاضرة له عام 1961م- حين قال –أي سامِلسون- :"**لست أدري إن كنا قدمنا خيراً بإدخال الرياضيات في علم الاقتصاد، أم أننا قد دمرنا العلم بذلك؟**"، (صقر، 1981م: 20).

[37] Casey, Eileen. (2008)."Catholic Colleges & Universities: Financial crisis as a learning opportunity".
38 Imprudent Business Decisions
39 Dune, et at. (2008). " The Responsibilities of Management Intellectuals: A Survey".
40 Ibid, p.2.
Ibid, p.3.41
42Ibid, p.6.
43 Carmen Reinhart and Kenneth Rogoff. (2009). This Time is Different: Eight Centuries of Financial Folly.
44 Thomas Piketty. (2014). Capital in the Twenty-First Century.
45AtiffMian and Amir Sufi. (2015). House of Debt: How They (and You) Caused the Great Recession, and How We Can Prevent It from Happening Again.
46) جاء الكتاب بعنوان "الاقتصاد الكلي: المؤسسات، وعدم الاستقرار والنظام المالي (Macroeconomics: Institutions, Instability and the Financial System)
47 Institute for New Economic thinking at the Oxford Martin School. (2016). Impact of automation on developing countries puts up to 85% of jobs at risk.

[48] القاعدة الرئيسة التي تحكم فلسفة هذا الأسلوب من التدريس هو ما يمكن أن أطلق عليه "الاكتفاء بالقليل الرصين المبني على المنهج والأساس القويم خير من الحشو غير المفيد"، وذلك مرادف لما ورد باللغة الأجنبية (less is more).

[49]http://www.economicsnetwork.ac.uk/showcase: Total: 175 case studies

[50] يُراجع بحث "فقه التدرج في تطبيق الاقتصاد الإسلامي"، لسامي السويلم في كتاب "قضايا في الاقتصاد والتمويل الإسلامي"، دار كنوز إشبيليا، 1430هـ (2009م)، ص ص. 453 – 522.

[51] من توصيات ندوة "تطوير المنتجات التعليمية في كليات الاقتصاد والأعمال"؛ اللجنة العلمية للندوة (2016م: 24).

52 The Forum for the Development of the Teaching and Curricula of Economics at Arab Universities or in the Arab World

[53]ملتقى تطوير مقررات وطرق تدريس الاقتصاد الإسلامي(The Forum for the Development of Islamic Economics Curriculum and Teaching)

54 "We provide publications, events, and other resources to support university teachers of economics throughout the UK and worldwide". Retrieved from: http://www.economicsnetwork.ac.uk/.

[55] انظر ما كتبه أحمد محمد صقر (وهو أحد المشاركين وبفاعلية في المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي) عن تدهور حال اللغة العربية في المؤتمرات التي تلت المؤتمر الأول، في الورقة التي قدمها في المؤتمر العالمي السابع الذي عقد في جامعة الملك عبدالعزيز بجدة عام 1430هـ (2008م). أحمد محمد صقر. (2008م). انجازات المؤتمرات العالمية السابقة في الاقتصاد الإسلامي. ص ص. 91- 92.

[56] بالنسبة لتوصيات هذا المؤتمر راجع مجلة دعوة الحق التي تشرف عليها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، العددان 176 و177.

[57] اللافت للنظر أن كلا المؤتمرين عقدا في مكة - نقطة انطلاق الإشعاع الرباني- وكأن المؤتمرين أرادوا التأكيد على أهمية ارتباط المعارف الإسلامية، بل نهضة الأمة بهذا المكان بما يحمله من مكانة خاصة كملتقى للعبادة، وما يحمله من رمز أبعد - وهو مرتبط بالوحي الإلهي الذي نزل باللسان العربي المبين. انعقد مؤتمر الاقتصاد بتاريخ 21- 26 صفر عام 1396هـ (21- 26 فبراير 1976م)، أما المؤتمر الأول للتعليم الإسلامي انعقد في الفترة ما بين 12 إلى 20 ربيع الثاني عام 1397 هـ الموافق 31 مارس إلى 8 أبريل 1977م، وكانا تحت إشراف جامعة الملك عبد العزيز.